



هذه الوثيقة تتعلق بالبند 2 من جدول الأعمال المؤقت

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، الدورة السادسة  
13-18 تشرين الأول/أكتوبر 2014، موسكو  
تقرير موجز تحالف الاتفاقية الإطارية (FCA)  
**طلب الإنتربول للحصول على صفة مراقب**

#### التوصيات الرئيسية:

- يجب أن يتم رفض طلب الإنتربول علناً أساساً نظراً لما لا يزال اتفاقهم مع شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) قائماً، فإن المشاركة في مناقشات اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) لن يكون متسقاً مع الاتفاقية و بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP).
- وبما أن للشرطة دوراً حاسماً في تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP)، ينبغي دعوة الإنتربول لإعادة التقديم للحصول للصفة من أواخر عام 2015، عند نهاية اتفاقية مع فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) وطالما أنهم مبرمجون في ضوء المبادئ المتفق عليها في اتفاقية الشراكة مع شركة التبغ.
- ينبغي لأطراف الإنتربول و اعتماداً على نتائج تقديم مراجعة دورية للصفة من قبل المنظمات الحكومية الدولية (IGOs)، مماثلة لتلك التي تطبق حالياً في المنظمات غير الحكومية (NGOs).
- إذ قرر مؤتمر الأطراف أن يفوض العمل على المادة 5.3 في ما بين الدورات، فإنه من الممكن أن يشمل هذا العمل وضع معايير للحصول للصفة مراقب.

#### المقدمة

قام الإنتربول بتقديم طلب للحصول للصفة مراقب لمؤتمر الأطراف الخامس (COP5)، تحسباً لاعتماد بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) دون شك. قرر الأطراف في مؤتمر الأطراف الخامس (COP5) تأجيل القرار لحين الحصول علناً على المزمع أيضاً في ما يتعلق بالمساهمة التي تبلغ قيمتها 15.000.000 يورو من قبل شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) للإنتربول، والتي أعلن عنها في حزيران/يونيو عام 2012<sup>1</sup> وتم الحصول على المزيد من المعلومات عن الإنتربول شخصياً وعن طريق رسالة بتاريخ 25 تموز/يوليو 2013 (تم إرفاق مقتطفاتها في FCTC/COP/6/4)، خلال اجتماع المكتب في نيسان/أبريل 2014.

قوانين الإجراءات لمؤتمر الأطراف اعطيت حريتها واسعة لمؤتمر الأطراف لمنح أو عدم منح ترتبة مراقب للمنظمات الحكومية الدولية (القانون 30) أو المنظمات غير الحكومية (القانون 31). ينص القانون 30 ما يلي: "تستطيع أي منظمة حكومية دولية أن تقدم طلباً بالاعتماد العامة للحصول للصفة مراقب، الذي يمنحهم مؤتمر الأطراف، مع مراعاة الفقرتين 17 و 18 من الدباجة وكذلك المادة 5.3 من الاتفاقية."

<sup>1</sup> بيان صحفي صادر عن شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2012:

[http://www.pmi.com/eng/media\\_center/press\\_releases/pages/201206210200.aspx](http://www.pmi.com/eng/media_center/press_releases/pages/201206210200.aspx)

بيان صحفي صادر عن الإنتربول بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2012:

<http://www.interpol.int/en/News-and-media/News/2012/PR050/>

تحالف الاتفاقية الإطارية

FRAMEWORK CONVENTION ALLIANCE

Rue Henri-christiné 5, Case Postale 567, CH-1211 Geneva 4, Switzerland

P | 202 289 7155 F | 202 289 7166 www.fctc.org

فقرة الديباجة رقم 17 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) تشير إلى "مساهمة خاصة من المنظمات غير الحكومية غير هامة أعضاء المجتمع المدني غير المنتسبة لوائح صناعية التبغ" (التشديد لنا)، بينما تشير الفقرة 18 إلى "ضرورة التنبيه بالجهود من قبل دوائر صناعة التبغ لإضعاف أو تخريب جهود مكافحة التبغ".

فيما يتعلق بالمادة 5.3، يشير الإنتربول لفيرسالت هانه "يسدوله وبالتالي لا يمكن أن يكون نظراً في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC)". وفي حين أنها قد يكون صحيحاً، تجدر الإشارة إلى التوصية 4.9 من المادة 5.3 للمبادئ التوجيهية: "ينبغي على الأطر ارفع من شأن شياً أياً شخصياً لعمل لمدد دوائر صناعة التبغ أو أي كيان يعمل تحت إشرافها للمشاركة في تفويض اجتماعات تمهيداً لأطرافها هيئة الفرعية أو أي هيئة أخرى بالمنشأة بموجب قرار تمهيداً الأطراف". تتضمن المبادئ التوجيهية أيضاً توصيات ضارة للشركات والاتفاقيات الغير الملزمة أو الغير قابلة للتنفيذ، وكذلك أي تمييز تبيات تطويع معدود دوائر صناعة التبغ أو أي كياناً شخصياً عملت لزيم مصدراً وكذلك ضد "قبول أي فرق وعنف أو الحكومة أو القطاع العام السياسي الاجتماعي المالي التعليمي المجتمعي أو مساهمة تأخر بمدود دوائر صناعة التبغ أو مناً أو لكان الذي يعملون لتعزيز لها المصالح، باستثناء التعويضات المسددة من تسوية وقانونية أو تعويضات تحدد القانون والاتفاقيات الملزمة قانونياً والقابلة للتنفيذ" (6.4).

وبالتالي، ليس هناك شيء كافي أن قانوننا لإجراءاته يسمح لأطرافه فضفاضة المر أقبلي منظمة إذا تم الحكم على مشاركتها أنها جزء من الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ لإضعاف مكافحة التبغ.

## منحة شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) للإنتربول كبيرة ومن المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على عمل الإنتربول في الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

وفقاً لحدث البيانات المالية المتاحة للجمهور من الإنتربول (لعام 2012)<sup>2</sup>، وبلغت إيرادات التشغيل الإجمالية في ذلك العام 69.589.000 يورو. وعلافاً على أن مساهمة شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) والتي تبلغ 15.000.000 يورو موزعة بالتساوي على نمدين السنوات الثلاث لاتفاقها مع الإنتربول، فهذا يعادل حوالي 7 في المئة من إيرادات الإنتربول السنوية - وإجمالي الدخل من مصادر أخرى غير الدول الأعضاء.

و ذو أهمية مماثلة، أعلن الإنتربول عن مساهمة شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) للجمهور في حزيران/يونيو عام 2012 في بيان صحفي أعلن عن "المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار في السلع غير المشروعة والتزوير"، والتي يبدو أن بدايتها كانت مرتبطة بتلقي التمويل من شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI). وفي الواقع، فإن مساهمة شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) هي المساهمة المالية الوحيدة من القطاع الخاص المذكورة صراحة في التقرير السنوي للإنتربول لعام 2012 (علاوة على ما ذكر "شركات" معشركتين أخريتين من القطاع الخاص، في مجال القياسات الحيوية وتكنولوجيا المعلومات).<sup>3</sup>

<sup>2</sup> الموقع

<http://www.interpol.int/content/download/20153/181389/version/3/file/FinancialStatements2012%5B1%5D.pdf>

<sup>3</sup> التقرير السنوي للإنتربول لعام 2012 - الموجود على الإنترنت في الموقع

[http://www.interpol.int/content/download/20552/185413/version/5/file/Annual%20Report%202012\\_EN\\_i.pdf](http://www.interpol.int/content/download/20552/185413/version/5/file/Annual%20Report%202012_EN_i.pdf)

## اتفاق الإنتربول مع شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) ليس اتفاقاً عام

يدعي الإنتربول في رسالته إلى المكتب في تموز/يوليو 2013، أن اتفاقهم مع شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) "هو الضمانة الرئيسية لحماية الإنتربول من مصالحة صناعة التبغ". تقتبس الرسالة جملتين من هذا الاتفاق، وتذكر إحداهما "استقلالو حيادية الإنتربول، وفعال مكائنها باعتبارها منظمة حكومية دولية".

ومعد ذلك، فإن النصال الكامل للاتفاق ليس عام. عل سبيل المثال، نحن لا نعرف ما هي متطلبات الإبلاغ التي يتضمنها الاتفاق. فهل يتطلب من الإنتربول، عل سبيل المثال، تقديم تقارير منتظمة إلى شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) عن الأنشطة التي تمول من قبل المساهمة التي تبلغ 15 مليون يورو؟

كما أنه ليس من الممكن، في غياب النصال الكامل للاتفاق، معرفة ما هي أنواع الأنشطة المؤهلة أو غير مؤهلة للحصول على التمويل. فمن الممكن، عل سبيل المثال، أن يحدد الاتفاق أغلبية المساهمة جيداً لتنفق بشكل خاص عل ندابير مكافحة التجارة في العالم القلدة. التزوير لها تأثير سلبي مباشر عل بأر باحصنة التبغ، عل عكس التجارة غير المشروعة في السجائر "الأصلية" - عل ما بالمشكلة الثانية هي المشكلة الأكبر.

وأخيراً، ماذا يشمل الاتفاق فيما يتعلق بتجديد ممكن عند انقضاء المساهمة الأولية في عام 2015؟ هل المقصود منها أن التمويل هو لمرة واحدة لبدء مبادرة الإنتربول طويلة الأجل، أم أن استمرارية مبادرة "الاتجار بالسلع غير المشروعة" للإنتربول تعتمد عل التمويل من قبل في المستقبل؟

تنص المادة 4.2 من بروتوكول الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) على:

*في تنفيذ التزاماتها بموجب هذا البروتوكول، على الأطراف ضمان أن قصود ممكنة من الشفافية فيما يتعلق بتقاريرها عل تقديراتها لمدى دعمهم لصناعة التبغ.*

وفي حين أنه من المرجح أن يشير الإنتربول إلى أنه يمكن، ولن يكون أبداً، طرفاً في بروتوكول منع الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP)، هل من الممكن للأطراف المستقبلية في بروتوكول منع الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) قبول مشورة الخبراء من الإنتربول ونمرة معرفتها لالتزاماتها لشركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) بالتفصيل؟

## تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) هي مسألة سياسة الصحة العامة

رسالة الإنتربول في تموز/يوليو 2013 تنص أنه "ليس له دور في السياسة الصحية العامة ... و [لكنهم] يشعرون بالقلق من أن تنفيذ القانون للاتفاقية" وتقول أيضاً أنها هدف بروتوكول منع الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) "لا تقتصر فقط عل الصحة العامة، وهدفها النهائي هو للقضاء عل الاتجار غير المشروع ومنتجات التبغ".

ولعلهمنا المفهوم أنقوات الشرطة لا يعتبرون عملهم جزءاً من السياسة الصحية العامة، ولكن هذا التفسير لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) لا يمكن الدفاع عنه.

الهدف العلن لبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) هو "القضاء عل جميع أشكال الاتجار غير المشروع... وعل منتجات التبغ، وفقاً لأحكام المادة 15 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ" (التشديد لنا). تذكر فقرة الديباجة لبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) "الصحة" 10 مرات، وتشير المادة 15 لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) إلى القضاء عل جميع أشكال الاتجار غير المشروع وعل بأنه "المكون الأساسي" لمكافحة التبغ.

اختيار أطراف اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) التفاوض على براتوكول بشأن الاتجار غير المشروع وعتمظلة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) كان سببها تأثير الاتجار غير المشروع وعلمنا الصحة العامة. لا يوجد اقتراح حفيالبر وتوكول لأنها كجوانب "فنية" أو "قانونية" لتنفيذ البر وتوكول لا التيمكنا القيام بها في شركة معصناعة التبغ. بدلاً من ذلك، هناك تذكير صريح بوضمنيل مبادئ المادة 5.3 و المبادئ التوجيهية للمادة 5.3.

ذكر في ديباجة براتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP):

وإدراكاً للمادة 5.3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والتي تتفق الأطراف فيها أنها عندما تقوم بموضوع تنفيذ سياسات الصحة العامة التي تتعلق بمكافحة التبغ، ستتصرف الأطراف وفقاً لحماية هذه السياسات من المصالح الخاصة التجارية وغير هامة من صناعات التبغ، وقام مع القانون الوطني.

مشددية على ضرورة أن يكونوا في حالة التأهب ليجهدوا لتبذلها واداء صناعات التبغ لكي تضعف أو تخر باسئرا اتيجيات مكافحة الاتجار غير المشروع وعمتجات التبغ ضرورة التعر فعلاً لنشطة واداء صناعات التبغ التي لها تأثير سلبي على باسئرا اتيجيات مكافحة الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.

وفي المادة 8 من براتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP)، والتي تشمل التعقب والتتبع:

12. لا يجوز تنفيذ أو تفويض الالتزامات الموكلة للطرف واداء صناعات التبغ.

13. على كل من الأطراف التأكد من قيام سلطاتهما المختصة بالتفاعل مع واداء صناعات التبغ و تلك التي تمثل مصالح صناعة التبغ في نظامها للتعقب والتتبع، وبالقدر اللازم مبدقة لتنفيذ هذه المادة فقط.

في المقابل، جاء في رسـالة الإنترنت: "تعتبر الإنترنت بولأنهم اعتماد البر وتوكول الذي يخلق بعداً جديداً للعلاقة بين القطا عينا العامو الخاص، نحن قادر ونعلم مع هذا الصناعة، مع حماية استقلالنا ومصالح دولنا الأعضاء المصالح".

وأخيراً، يجدر بالذكر أن الإشارات إلى "التزيف" و "التزوير" ألغيت من نص براتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) خلال جلسة المفاوضات النهائية للبر وتوكول، إجتماع الهيئة التفاوضية الحكومية الدولية الخامس (INB5)، في عام 2012 - ولا سيما في المادة 14، التي تتعامل مع السلوك غير القانوني بما في ذلك الجرائم الجنائية. كان هذا بسبب المخاوف من أن البر وتوكول قد يساء استخدامهم لفضد عاوا بالملكية الفكرية لنشر كات التبغ.

وهكذا، في حين أن تفويض الإنترنت بولاً أساسياً لتسهيل تنفيذ القانون من قبل الدول الأعضاء يجعل من غير محتمل ما هي في تنفيذ براتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP)، فإن الأهداف المحددة لهم من "المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار في السلع التزيف" قد لا تكون متسقة مع البر وتوكول.

## تدخل الشرطة هو عنصر حاسم في تنفيذ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) - والشركاء المحتملين بحاجة المزميد من التوجيه

في حين أن اتفاق الإنترنت بول مع شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI) هو عقبة لا تقهر أمام منحة المنظمة مرتبة من التبغ في مؤتمر الأطراف السادس (COP6) لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC)، ينبغي التأكيد علناً لبروتوكول النينجج دون التعاون والوثيق معقوانا الشـرطـة والجـمـار كـوـزـار اـلـمـالـيـة و العـدـل . و علاوة على ذلك، فمن الجدير بالذكر أنها كعدد من الأطر التي يمكن بهاد عوة الإنترنت بول لتوفير المعلومات لمؤتمر الأطراف والأمانة العامة للاتفاقية ومنحة المنظمة مرتبة من التبغ من قبلها الفور .

يثير طلب الإنترنت بول قضية سياسية أو معلومت من الأطراف . فمن أجل تحسين صورتها العامة وكسب النفوذ مع صناعات القرار، تقدم صناعة التبغ بانتظام "شركات" لجمعية أوعا لمؤسسـات - كالمنظمات الحكومية الدولية وقوات الشرطة الوطنية والخدمات الجمركية، وحتنوزار اتالصحة . وفي حين أنها من السهل أنتشـير الوكالـات الحـكـومـيـة للمادة 5.3 والمادة 5.3 من المبادئ التوجيهية، لا توجد وثيقة واحدة أنتوضحلل لمنظمات الحكومية الدولية ما هو متوقع منهما إذا كانوا يرغبون في المشاركة في الأعمال المتعلقة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC).

في الوقت الحاضر، وكما ورد في FCTC/COP/6/3، وافق مؤتمر الأطراف أفي شأن الإجراء اتال تفصيلية لتقييم طلبات الحصول على علم مرتبة من قبل المنظمات الحكومية (NGOs). وعلاوة على ذلك، مع قرار FCTC/COP5(22)، قام مؤتمر الأطراف بتفعيل الشرط في القانون 31.3 منقانون الإجراءات والذي ينص علناً أنه يجب مراعاة مرتبة المر قبل المنظمات الحكومية (NGOs) بانتظام.

لم يتم مع الإجراء اتو معايير الأهلية للمنظمات الحكومية الدولية (IGOs) بنفس التفصيل، ولا يوجد نص في قانون الإجراءات التي مرتبة المر قبل المنظمات الحكومية الدولية بعد منحها.

في مؤتمر الأطراف الثاني (COP2)، قررنا لأطرافنا مرتبة المر قبلنا جميعا لمنظمات الحكومية الدولية (IGOs) التي شاركت بصفة مرتبة المر قبلنا فواضا اتاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) الأصـلـيـة مـنـفـتـرة عـام 2000-2003 (أنظر للقـرار (FCTC/COP2(5)). وكان الشرط الوحيد للحصول ولعل مرتبة المر قبل المنظمات الحكومية الدولية في ذلك الوقت هو أن يكون لهم علاقة ترسمية مع منظمة الصحة العالمية.

والنتيجة من ذلك هو أن المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) قد أقامت علاقات وثيقة مع دوائر صناعة التبغ ونائباه مؤتمر الأطراف - لا توجد إجراءات لتلا بلاغنا لتفاد علائم هذا الصناعة.

يـدرك تحـالف الاتفاقيـة الإطاريـة (FCA) أن العمل فيما بيننا الدور اتبشـ أنتنفيذ المادة 5.3 من الممرجاتيكونا دنعناصر الاقتراحات الذي يقدم في إطار البند 4.8 منجـدول الأعمال المؤقت . ونقترح أن مهمة واحدة في هذا الصدد يمكن أن يكون نوصـمعايير لأعمال المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) المتعلقة بصناعة التبغ التي تنتقم مرتبة مراقب، في ضوء المادة 30 من قانون الإجراءات.

## ليس هناك داع للعبء - لم يدخل بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) حيز التنفيذ

إن المادة 15 من لاتفاقية الإطارية هي فعالة حاليا، وهي تضع التزامات علنا لأطرافها فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع. ولكن عمليا، فإن الحاجة لخبرة جهات تنفيذ القانون ستكون نفعيا لاجتماعات المقبلة للتعامل مع تنفيذ بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP).

سيتم عقد الاجتماع الأول للأطراف المشاركة في بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع للتبغ (ITP) في أقرين بوقت ممكن، والذي سيكون مباحثاً سرية قبلاً وبعد مؤتمر الأطراف السابع (COP7) - بعد انقضاء اتفاق الإنترنت بولمع شركة فيليب موريس إنترناشيونال (PMI)، وبعد انتهاء الجمعية العامة من مراجعة القوانين الخاصة به والتي تتعلق بمراجعة وقبول الإنترنت بولمع إنترناشيونال كات القطاع الخاص.

فيها الظروف، حيث تحالف الاتفاقية الإطارية (FCA) مؤتمر الأطراف في البر فض طلب الإنترنت بولمع وللحصول لعلم مرتبة مر أقبود عو تهمل إعادة التقديم عندما يتوقفوا عن تلقي المساهمات المالية من صناعة التبغ.

كما نحث الأطراف على تقديم توجيهات واضحة للمراقبين المرأقبيين المحتملين فيما يتعلق بالتوافق مع المادة 5.3 ومبادئ التوجيهية، بما في ذلك قواعد التفاعل مع دوائر صناعة التبغ.